دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر

ANALYTICAL STUDY OF THE REALITY OF INDICATORS OF MEASURING THE INVESTMENT CLIMATE IN ALGERIA

بوخاري بولرباح* [1] مداح لخضر [2]
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر) [1]
جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر) [2]

تاريخ الإيداع: 2019/07/05 تاريخ القبول: 2019/11/26 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال معرفة نظرة العالم الخارجي لمناخها الاستثماري، عن طريق الوقوف على موقعها ضمن أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين، و التي تعتمد عليها المؤسسات العالمية في المفاضلة بين الدول عند توجيه رؤوس اموالها. كما تعكس هذه المؤشرات واقع السياسات الحكومية في الجزائر، و ذلك في ما يخص ترقية و تحسين مناخ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية : مناخ الاستثمار ؛ مؤشر ؛ مؤشرات قياس المناخ الاستثماري ؛ الجزائر.

تصنيف JEL: E220

Abstract:

The objective of this study is to assess the investment climate in Algeria, by knowing the external world view of its investment climate, by standing on its position among the most important international indicators used to measure the suitability of the investment climate conditions to attract investors. Directing their capital. These indicators also reflect the reality of government policies in Algeria, in terms of promoting and improving the investment climate.

***Key words*:** *Investment climate ; Indicator ; Investment Climate Measurement Indicators ; Algeria*

Jel Classification Codes **:** E220

توطئة:

تلعب البيئة الاستثمارية و الظروف الاقتصادية العامة التي تتميز بها الدولة دورا كبيرا في أداء أي اقتصاد، ذلك أن الاداء الاقتصادي يرتبط إلى حد كبير بمجمل الاوضاع التي تتسم بها البيئة الاستثمارية سلبا او ايجابا، و جذب الاستثمارات واحد من أهم التحديات التي يطرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الاقتصاديات الدولية و الاقليمية و الوطنية، حيث تلعب الظروف التي توفرها البيئة الاستثمارية و الحوافز التي تقدمها للمستثمرين دورا كبيرا في جذب هذه الاستثمارات و تشجيعها على المشاركة في المشروعات الاقتصادية و الاسهام في التنمية الاقتصادية. و لأجل استقطاب هذه الاستثمارات توجب على الدولة توفير الحوافز و المناخ الملائم من خلال مجموعة من التدابير الاقتصادية، السياسية، القانونية و الاجتماعية. و الجزائر من بين الدول التي اعتمدت سياسات الاصلاحات الاقتصادية ضمن عدة برامج تم تطبيقها، و الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية و تطوير الاقتصاد و جعله مواكبا لمتطلبات السوق العالمية.

* المؤلف المرسل: بوخاري بولرباح ، الايميل: b.boukhari@univ-chlef.dz

P-ISSN: 2710-8708

و جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار و تهيئة المناخ الاستثماري في ظل زيادة أهمية الدول النامية كوجهة مفضلة لتدفق الاستثمارات الاجنبية. و انطلاقا من هذا الطرح تجسدت اشكالية الدراسة، على النحو الآتي: **ما هو موقع الاقتصاد الجزائري ضمن أهم المؤشرات الدولية لقياس المناخ الاستثماري؟**، حيث سيتم في هذه الدراسة التعرف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، من خلال الوقوف على أهم المزايا التي تتمتع بها، و التي تجعلها منطقة جلب طبيعية للاستثمار بشقيه المحلي و الاجنبي. و كذلك التعرف على أهم الاليات و الاجراءات الكفيلة بتحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، و تحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم.
و قصد الالمام بمختلف جوانب هذه الدراسة، سيتم التركيز فيها على المحاور التالية بالدراسة و التحليل:

أولا: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري.

ثانيا: أهم مؤشرات قياس المناخ الاستثماري.

ثالثا: واقع و تقييم مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر.

I– مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري

إن الاستثمار هو المحرك الاساسي لعملية النمو الاقتصادي بحيث دون وجود إنتاج للسلع والخدمات لا يمكن لأي دولة أن تطمح إلى التنمية، لذلك نجد أن الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة منها تسعى دوما للبحث عن الوسائل والسبل الكفيلة للرفع من حجم استثماراتها، او جذب استثمارات اجنبية. فعلى هذا الأساس يمكن أن نتساءل حول مفهوم الاستثمار و أهميته.

1- **تعريف الاستثمار**: للاستثمار عدة تعاريف إلا أننا نورد التعريف الشامل التالي للاستثمار: هو توظيف الأموال المتاحة أو التضحية بأموال يمتلكها الفرد أو الأطراف الأخرى في فترة زمنية معينة مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر، وهو متعلق بأربعة عناصر مهمة: التكاليف الأولية، الزمن أو فترة عمر المشروع، العائد المنتظر و أخيرا الخطر المستقبلي[1].

2– أهمية الاستثمار: و تكمن أهمية الاسثمار في الدور الهام الذي يلعبه من خلال[2]:

- ✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع؛
- ✓ مساهمة الاستثمارات في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين.

3– تعريف المناخ الاستثماري: توجد العديد من التعاريف للمناخ الاستثماري، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

– التعريف الأول: يعرف مناخ الاستثمار "بأنه مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا كان هناك تشجيع وجذب و تحفيز للاستثمار أم لا "[3] .

– **التعريف الثاني**: يقصد بالمناخ الاستثماري "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن أرس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا " [4].

وعليه من خلال هذين التعريفين يمكن أن نستنتج بأن مناخ الاستثمار الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية (السياسات الاقتصادية الكلية، الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، مدى توفر عناصر الإنتاج و أسعارها النسبية، حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية)، بل يتجاوزها إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني، فضلا عن أهمية العوامل السياسية والأمنية، فقد أكد الواقع أن هناك ارتباط قوي بين درجة الاستقرار السياسي والأمني في الدول المضيفة وبين معدل تدفق الاستثمارات، كما يتوقف مناخ الاستثمار على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للجانب الاجتماعي خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل.

وعليه فإن كل سياسة تعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتقوي من درجة الانفتاح الاقتصادي وتحسن من الهيكل الضريبي والجمركي والنقدي والمالي، وتعزز من الاستثمارات الحكومية في البني التحتية، كل هذه العوامل تزيد من قوة ثقة المستثمر وبالتالي استقطاب أكثر للتدفقات الرأسمالية العالمية.[5]

4– المبادئ الاساسية للمناخ الاستثماري: يتطلب المناخ الاستثماري توافر عدة شروط نذكر منها[6]:

أ – شرط الشفافية والتناسق: يتطلب تقنين نظام او شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمار في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار بالإضافة إلى إنشاء جهاز او هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمار ويجب على نظام ترقية الاستثمار ان يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز.

ب – شرط الحركية: يتعلق اساسا برأس المال ويستلزم مبدئين مبدأ آلية أو تلقائية التحويل، و مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الاجنبية.

ت – شرط الاستقرار: بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة اخرى.

5– أهمية المناخ الاستثماري: ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، و كذلك ظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة. وتكمن الأهمية في توفير و تهيئة مناخ الاستثمار في العناصر التالية[7]:

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.

- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لجذب الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل تكوين الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي.
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.
- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

II – أهم مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

اعتمدت عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب الدولة أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما تجتذبه من استثمار. كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات و حجم الاستثمارات الموجودة فيها. ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1– مؤشر الحرية الاقتصادية :يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من ابرز المؤشرات استخداما و اهتماما من العاملين في قطاع الإنتاج و الاستثمار ولا سيما الشركات دولية النشاط و مؤسسات التنمية و التمويل الدولية كمنظمة التجارة العالمية و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، نظرا لأهمية قضية الحرية الاقتصادية، و كذلك نظرا للتاريخ الطويل للمؤسسة المصدرة له الامر الذي اكسب العاملين فيه خبرة طويلة و اضفى على دراساتهم قدرا كبيرا من المصداقية، تجعل الجميع في ترقب لانتظاره مطلع كل عام[8].

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ 1995، عن كل من معهد Fondation Héritage و صحيفة Wall street Journal، و يساهم مؤشر الحرية في اعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية و البيروقراطية، و وجود او عدم وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القانون و قوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية و تتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الاولى، و كذلك اصحاب القرار و المسؤولين. لأنه بعمل على اعطاء انطباع ايجابي عن البلد، و يدعم عمليات الترويج لواقع المناخ الاستثماري. و يعتمد هذا المؤشر على عشر 10 عوامل ذات أوزان متساوية متمثلة فيما يلي:

- ✓ السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية، ووجود الحواجز غير الجمركية؛
- ✓ وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)؛
- ✓ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- ✓ السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛

- ✓ تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- ✓ مستوى الأجور والأسعار؛
- ✓ حقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- ✓ أنشطة السوق السوداء.

دليل المؤشر: كان المؤشر خلال السنوات الماضية يحسب على اساس تنقيط المؤشر من صفر إلى خمسة، و لكن منذ سنة 2007 بدأ في احتساب النقاط من 0 إلى 100 فالدولة التي تكون اقرب إلى 100 هي الاعلى في مؤشر الحرية الاقتصادية، في حين أن الدول التي تكون نقاطها أقرب إلى الصفر فهي الدول التي تقع في ذيل الترتيب و الأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية، و تمنح المكونات العشرة أعلاه أوزانا متساوية و يحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية[9]. و يصنف هذا المؤشر الدول إلى خمسة اصناف كالتالي:

الجدول رقم 1: تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.

من 0 إلى 49.9 نقطة	من 50 إلى 59.9 نقطة	من 60 إلى 69.9 نقطة	من 70 إلى 79.9 نقطة	من 80-100 نقطة
دلالة على حرية اقتصادية مكبوتة	دلالة على حرية اقتصادية ضعيفة	دلالة على حرية اقتصادية معتدلة	دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة (شبه حر)	دلالة على حرية اقتصادية كاملة (حر)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: https://en.wikipedia.org/wiki/Index_of_Economic_Freedom

2- مؤشر التنافسية العالمي : يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو و المنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال. و يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط و الطويل[10]. و يتكون هذا المؤشر من مؤشرين رئيسيين[11]:

مؤشر النمو للتنافسية: و هو مؤشر مركب يعكس تنافس الاقتصاد الكلي و يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية. و يتراوح المؤشر من الواحد (ادنى درجة تنافسية) إلى سبعة (اعلى درجة تنافسية)، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى اعلى من تنافسية.

مؤشر الأعمال للتنافسية: عبارة عن مؤشر مركب يعكس تنافسية الشركة، يرتكز على تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر لمسوحات ميدانية تقيس مدى تعقيدات الممارسات العملية و الاستراتيجيات التي تتبعها الشركة و مؤشر لطبيعة بيئة الأعمال الاقتصادية الجزئية التي تتنافس فيها الشركات المحلية.

وفضلاً عن تقرير التنافسية العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية إقليمية، من بينها تقارير للتنافسية في الدول العربية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8 عوامل هي (درجة الانفتاح، ودور الحكومة، ووضع القطاع المالي، والبنية الأساسية، والبيئة المعلوماتية، ونظم الإدارة، ووضع العمالة، ووضع المؤسسات) ويمنح المؤشر أوزانا متساوية لهذه العوامل. ويعتمد على إجراء مسوحات رأي تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال والمستثمرين في 53 بلداً .

دليل المؤشر: إن قيمة المؤشر تنحصر بين الصفر 0 و سبعة 7، فالدولة التي تقترب من 7 هي الدولة الاكثر تنافسية و تأتي في مقدمة الترتيب، في حين الدولة التي تقترب من الصفر هي الاقل تنافسية و تأتي في مؤخرة الترتيب، و يقسم المؤشر دول العالم على 6 مجموعات بحسب درجة التنافسية:

1- من 5.4 إلى 7 تنافسية مرتفعة جدا
2- من 5 إلى 5.39 تنافسية مرتفعة
3- من 4.5 إلى 4.99 تنافسية مرتفعة نسبيا
4- من 4 إلى 4.49 تنافسية معتدلة
5- من 3.5 إلى 3.99 تنافسية منخفضة
6- من صفر إلى 3.49 تنافسية منخفضة جدا.

3- مؤشر التنمية البشرية : يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 و يرتب هذا المؤشر 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع –متوسط – ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي من أجل قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية. كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل الدول. ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي[12]:

أ – طول العمر: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة –85 سنة.

ب – المعرفة: يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0% و 100%.

ج – مستوى المعيشة: يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40.000دولار.

دليل المؤشر: يتم اعداد المؤشر المركب للتنمية البشرية، و ذلك بافتراض قيمة عليا و قيمة دنيا لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة، و تنميط المؤشرات بحيث تنحصر قيمتها بين (صفر0 و الواحد1)، ثم أخذ الوسط الحسابي غير المرجح لقيم المؤشرات الثلاثة لكل دولة، و يمكننا معرفة قيمة هذا المؤشر من [13]:

أ-تحديد مقياس الحرمان الذي تعاني منه الدولة للمتغيرات الثلاثة المختارة (توقع الحياة، نسبة التعليم، نصيب الفرد من الدخل الحقيقي)، و ذلك مع تحديد حدود قصوى و دنيا لكل مقياس او متغير من المتغيرات الثلاثة، مع معرفة البيانات

الفعلية للدولة المطلوب عمل مقياس لها، و يوضع مقياس حرمان الدولة في مستوى يتراوح بين صفر و واحد وفقا للفرق بين الحد الاقصى و الادنى.

ب–تحديد مقياس الحرمان او مؤشر متوسط للحرمان، و يتم ذلك باستخدام المتوسط الحسابي للمتغيرات الثلاثة.

ت–قياس التنمية البشرية و ذلك على اساس طرح المتوسط الحسابي السابق من واحد صحيح.

و يقسم مؤشر التنمية البشرية الدول إلى اربع مجموعات[14]:

–مؤشر تنمية بشرية مرتفعة جدا للدول التي تحصل على 90% فأكثر.

–مؤشر تنمية بشرية مرتفعة، للدول التي تحصل على 80% إلى 89%.

–مؤشر تنمية بشرية متوسطة، للدول التي تحصل على 50% إلى 79%.

–مؤشر تنمية بشرية منخفضة، للدول التي تحصل على اقل من 50%.

4– المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر عن مجموعة (PRS) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع الدول وقدرتها على مقابلة التزاماتها المالية وسدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، و يغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية[15].

ويستند إلى متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل، هذه المؤشرات فرعية تشمل ما يلي[16]:

أ– مؤشر تقويم المخاطر السياسية: و يشكل نسبة 50% من المؤشر الاجمالي، يتكون من عدة متغيرات اعطيت لكل منها نقطة محددة، و تشمل درجة استقرار الحكومة، و درجة استقرار الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، و تعطي لكل منها 12 نقطة، فضلا عن متغيرات اخرى تشمل كل من مستوى الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، مستوى سيادة القانون، مدى وجود النزاعات العرقية، و مصداقية الممارسات الديمقراطية، و تعطى كل منها 6 نقاط في حين لمتغير مستوى الديمقراطية 4 نقاط.

ب– مؤشر تقويم المخاطر المالية: و يشكل نسبة 25% من المؤشر الاجمالي، و يتكون من خمسة متغيرات تشمل: رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بـ 15 نقطة، و نسبة الدين الخارجي إلى ناتج المحلي الاجمالي، و نسبة خدمة الدين الخارجي إلى اجمالي الصادرات، و مدى استقرار اسعار الصرف، و تعطى لكل منها 10 نقاط، فضلا عن متغير عدد الاشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات من العملة الصعبة بـ5 نقاط.

ت– مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية: و يشكل نسبة 25% من المؤشر الاجمالي، و يتكون من خمسة متغيرات، تشمل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بـ15 نقطة، و رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، و معدل التضخم، و معدل النمو الحقيقي، و تمنح لكل منها 10 نقاط، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج بـ 5 نقاط.

دليل المؤشر: تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه و يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، كما هو موضح في الجدول ادناه.

الجدول رقم 2: درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	**49.9-00**	**59.9-50**	**69.9-60**	**79.9-70**	**100-80**
التوصيف	درجة مخاطرة مرتفعة جدا	درجة مخاطرة مرتفعة	درجة مخاطرة معتدلة	درجة مخاطرة منخفضة	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، ص 64، الموقع الالكتروني:
.http://www.iaigc.org

5– مؤشر سهولة أداء الأعمال: استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2005، ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، و هو مؤشر مركب يتكون من عشرة مؤشرات فرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين و الاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية، مع التركيز في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، بهدف وضع اسس للقياس و المقارنة بين اوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة و في الدول النامية، اذ غطى مؤشر عام 2005، 155 دولة منها 16 دولة عربية[17]، كما غطى مؤشر 2013، 185 دولة جاءت كل من سنغافورة، هونغ كونغ، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، الدنمارك.

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من 10 مؤشرات فرعية، هي:

أ–مؤشر بدء النشاط: يعول هذا المؤشر على وضع الاجراءات و العقبات القانونية التي ينبغي ان يمر بها المستثمر لتسجيل شركة او نشاط جديد و ذلك من خلال حساب عدد الاجراءات و متوسط الوقت الذي يستغرقه كل اجراء و التكلفة الرسمية له.

ب–مؤشر التعامل مع التراخيص: يقيس هذا المؤشر عدد الاجراءات المطلوبة لبناء مصنع، و الوقت الذي يتطلبه كل اجراء و كذلك تكلفة الاجراء.

ت–مؤشر تعيين العاملين و فصلهم: يقيس مدى مرونة التشريعات الخاصة بعنصر العمل، اذ يقيس مدى سهولة او صعوبة توظيف عامل جديد و مدى جمود القواعد الخاصة بزيادة ساعات العمل و تكاليف توظيف العامل الجديد و كذلك تكلفة فصل و إنهاء خدمة العامل غير الجاد.

ث–مؤشر تسجيل الملكية: يقيس عدد الاجراءات المطلوبة قانونا لتسجيل الملكية و الوقت الذي يستغرقه كل اجراء و كافة الرسوم و الضرائب اللازمة لإتمام عملية التسجيل.

ج–مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس مستوى الحقوق القانونية للمقترضين و المقرضين، كما يقيس حجم و جودة المعلومات الائتمانية بالمؤسسات العامة و الخاصة.

ح–مؤشر حماية المستثمرين: و يقيس هذا المؤشر ثلاثة ابعاد من الحماية للمستثمرين، هي شفافية التعاملات، و مدى قدرة حملة الاسهم على مساءلة المديرين عن سوء الادارة، و مدى قوة الحماية الممنوحة للمستثمرين.

خ–مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر مقدار العبء الضريبي الذي ينبغي على المشروعات المتوسطة و الصغيرة تحمله.

د-مؤشر التجارة عبر الحدود: و يعتمد على قياس عدد الوثائق المطلوبة للقيام بالتصدير و عدد التوقيعات و عدد الايام التي تستغرقها عملية التصدير.

ذ-مؤشر وضع التعاقدات موضع التنفيذ: يقيس هذا المؤشر سهولة او صعوبة تنفيذ التعاقدات التجارية.

ر-مؤشر إنهاء النشاط: يقيس هذا المؤشر مقدار الوقت و التكلفة التي تتطلبها اجراءات شهر الافلاس و مقدار ما يسترده صاحب الحق من الشركة المشهر افلاسها[18].

دليل المؤشر: يدل تصنيف الدول في مؤشر سهولة أداء الأعمال، على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة و جذابة للاستثمار، حيث تدل القيمة الادنى على بيئة أعمال افضل و العكس صحيح، و قد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب اوزانا متساوية حيث يتم احتساب المؤشر من متوسط النسب المئوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي.[19]

III- واقع و تقييم مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر

قبل تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر نبدأ اولا بعرض مؤهلات و امكانيات الاقتصاد الجزائري بالنسبة لجذب و تشجيع عملية الاستثمار فيه، حيث تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، تجعلها مستقطبة لعديد كبير من الاستثمارات و في مختلف المجالات.

1-**المؤهلات الخاصة لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر**: تتمتع الجزائر بكثير من المقومات والمؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرؤوس الأموال نتيجة موقعها الجغرافي الذي يتوسط بلدان المغرب العربي، والمطل على بلدان أوروبا الغربية بشريط ساحلي يقدر ب 1200 كم، والتنوع المناخي الذي تزخر به على مساحة شاسعة (2,381,741 كم^2)[20]. كما تمتلك الجزائر حظاً وافراً من الموارد الطبيعية أهمها احتياطي البترول والغاز اللذان يشكلان أكبر مصدر للعملة الصعبة للبلاد حيث تمثل مداخله 66,3 بالمئة من الموازنة العامة و7,43 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و59 بالمئة من الصادرات عام 2010. وتحتل الجزائر في الساحة الطاقوية الدولية المرتبة 17 في مجال الاحتياطات النفطية وامتلاكها لتاسع أكبر احتياطي عالمي من موارد الغاز سنة 2012[21]. بالإضافة إلى الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع، كالحديد والفوسفات. أما مساحة الأراضي الزراعية فقدرت سنة 2011 بحوالى 445،500,8 هكتار أي بنسبة 3,15 بالمئة من مجموع المساحة الإجمالية للبلاد، وقدر عدد العاملين في قطاع الزراعة بـ 12 بالمئة من إجمالي المشتغلين، وقدرت القيمة المضافة في القطاع الزراعي بـ 9 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي و3,01 بالمئة من النمو السنوي سنة 2012 بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا يتميز الاقتصاد الجزائري ببعض المؤهلات الاخرى تتمثل في ما يلي:

أ – شبكة المواصلات: تمتلك الجزائر بنية تحتية تساعد على جلب الاستثمار، منها شبكة من الطرق طولها حوالى 112،39 كم، بالإضافة إلى 4200 كم من السكك الحديد، منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. وفي ما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فيوجد بالجزائر حوالى11 ميناءً تجارياً وميناءان للبترول، إلى جانب 35 مطاراً منها 13مطاراً دولياً تتوزع على مختلف مناطق القطر الوطني.

ب – شبكة الاتصالات: سعت الجزائر إلى تشجيع الرقمنة في الصناعة الوطنية من خلال تحرير قطاع الاتصالات والسماح للخواص والأجانب بالاستثمار في هذا القطاع باعتباره من أهم الشروط التي يضعها المستثمر الأجنبي في اتخاذ

أي قرار للاستثمار في أي دولة، هذا ما أدى إلى ارتفاع عدد مشتركي الهاتف النقال ب 97,9 لكل 100 فرد ومستخدمي الأنترنت لكل منزل 19,4 مليون سنة 2012، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إيرادات الاتصال بـ 2,9 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي.

ج – التزويد بخدمات الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية تعادل نسبة 98 بالمئة وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، كما يستفيد 1,7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز[22].

2- المقومات الاقتصادية لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر: اما بالنسبة للجانب الاقتصادي فالجزائر تمتلك مقومات تجعلها بيئة جاذبة للاستثمار، و ذلك من خلال ما يلي:

أ – حجم السوق: تمتلك الجزائر سوقاً داخليةً هائلة بالمستهلكين يقدر عددهم ب 7,83 مليون نسمة في أول كانون الثاني/يناير 2014 بمعدل نمو 2,07 بالمئة وبكثافة سكانية تقدر بـ 16 (للفرد/كم^2)[23]. كما تراوح نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي 9,34 دولار لليوم في عام 2013 مقابل 8,44 في 2012 بسبب ارتفاع حصة كل من الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي للفرد إلى 5,60 و47,3 دولار في اليوم في 2013 مقابل 4,74 و70,3 دولار في اليوم في 2012 على التوالي[24]. ما يجعل الاستهلاك كبيراً للمواد المصنعة ومواد التجهيز، إذ تستورد ما قيمته 1195 مليار دولار سنة 2013. وبالنسبة إلى متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسن من 1,500 دولار عام 1995 إلى 5,910 دولار لعام 2013 بمعدل نمو 8,4 بالمئة للفترة 2012 - 2013[25] هذا ما يدل على تحسن القدرة الشرائية للأفراد، ويعتبر مؤشراً محفزاً لدخول الاستثمارات الأجنبية.

ب – المؤشرات الاقتصادية الكلية: تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة للاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد بعد العشرية السوداء التي عانت فيها الجزائر من ويلات الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن الماضي وإضافة إلى تنامي عائدات النفط. وتتضح ملامح هذا الاستقرار من خلال المؤشرات الاقتصاد الكلي التي تشير إلى حدوث تحسن كبير فيها خلال فترة الدراسة حيث سجل ما يلي:

الجدول رقم 3: وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر (2007-2014) بالنسبة مئوية

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان المدفوعات/PIB	22	20.8	2.8	9.5	10.1	8.8	7.8	6.2
الحساب الجاري/PIB	22.8	20.1	0.3	7.5	9.9	8.1	8	5.3
المديونية الخارجية/PIB	4.24	3.53	4.14	3.52	2.21	1.89	1.66	1.46
احتاطي الصرف (مليار دولار)	110.2	143.1	148.9	162.2	182.2	193.9	197	198
معدل البطالة	11.3	10.2	10.3	9.9	10	11	9.8	10.6
التضخم	3.7	4.8	5.8	3.9	4.5	8.9	3.3	4.5
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	4.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول يتبين لنا أن الجزائر تمكنت من تحسين وضعيتها المالية الخارجية، مثمنة بذلك مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي، حيث حقق ميزان المدفوعات فائضاً معتبراً ومتواصلاً نتيجة تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى تراكم احتياطات الصرف لتصل إلى 198 سنة 2012، وسداد جزء من ديونها الخارجية. كما سجل الحساب الجاري فائضاً فاق 20 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2008. أما فيما يخص معدلات التضخم فبعد الاستقرار الذي عرفه لعدة سنوات ارتفع ليبلغ ذروته ب 8,9 بالمئة سنة 2012 نتيجة ارتفاع معدلات الإنفاق العمومي لبرامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة وتنامي الأجور لمختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تدخل السياسة النقدية للسيطرة عليه لتنخفض معدلاته ليصل إلى 3,3 بالمئة سنة 2013. فضلاً عن ذلك فقد عرف معدل البطالة تذبذباً في نسبه، حيث بذلت الحكومة جهوداً من أجل احتوائها لتصل إلى 10,6 بالمئة سنة 2014، كما حقق معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً مستمراً وصل إلى 4,1 بالمئة سنة 2014 لينعكس على الاقتصاد الجزائري من خلال إطلاق الدولة مجموعة من البرامج التي تدعم النمو الاقتصادي.

3- قياس المناخ الاستثماري بالنسبة للاقتصاد الجزائري: لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها، سنتطرق إلى أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، من بينها ما يلي:

أ- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** إن أول مؤشر يتم تناوله في هذه الدراسة، بالنسبة لتقييم واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، هو مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث موقع الجزائر مقارنة بالدول الاخرى حسب هذا المؤشر جاء كما هو مبين في الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم 4: وضعية الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2009-2018)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140	145	146	157	154	172	172
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15	14	14	14	13	14	14
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من الموقع http://www.heritage.org/index

الشكل رقم 2: ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية (2009-2018)

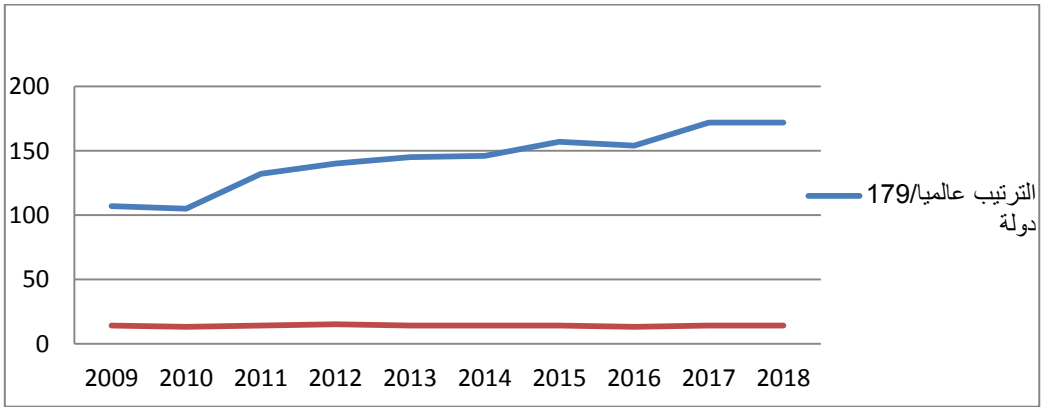

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 4.

بحسب المعطيات المتوفرة لدينا في الجدول اعلاه، فالجزائر تقع اما في منطقة الحرية الاقتصادية المقموعة او في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، حيث جاء مؤشر الحرية الاقتصادية في السنوات الخمس الاخيرة اقل من 50.00 نقطة مئوية، مما يعكس الانخفاض الكبير في ترتيب الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، و لقد احتلت الجزائر المراتب الاخيرة في السنتين 2017 و 2018، حيث جاءت في المرتبة 172 من اصل 179 دولة. و نفس الشيء بالنسبة لترتيب الجزائر مقارنة مع الدول العربية فعلى العموم تبقى تحتفظ بالمرتبة 14 عربيا. و يرجع السبب في تدني مؤشر الحرية الاقتصادية بالنسبة للجزائر إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار، و ادارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق ادخال تحسينات في التحرر من الفساد، و الانفتاح التجاري الضيق للجزائر و تعاملها المحدود مع بقية دول العالم، بسبب العديد من المعوقات الادارية و التجارية، و عدم كفاءة القوانين الخاصة بالاستثمارات و التي كانت غير جاذبة و غير مشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر مما انعكس على درجة التصنيف التي تحصلت عليه الجزائر. و هذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على اعادة النظر في مناخ الاستثمار و ادوات السياسة التجارية و النقدية إلى جانب التشريعات و الاجراءات الادارية و البيروقراطية.

ب- **مؤشر سهولة أداء الأعمال**: بما أن الجزائر انتقلت من اقتصاد مركزي في التسيير إلى اقتصاد السوق، جعل بيئة الأعمال في الجزائر تتأثر بما كان يعاني منه الاقتصاد المركزي من مشاكل و عراقيل ادارية، و الجدول المرفق بالشكل يبين مكانة الاقتصاد الجزائري حسب هذا المؤشر.

الجدول رقم 5: مكانة الجزائر بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب عالميا/189 دولة	132	136	143	148	147	154	154	163	156	166

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير البنك العالمي للسنوات 2009-2018.

الشكل رقم 3: ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الاعمال (2009-2018)

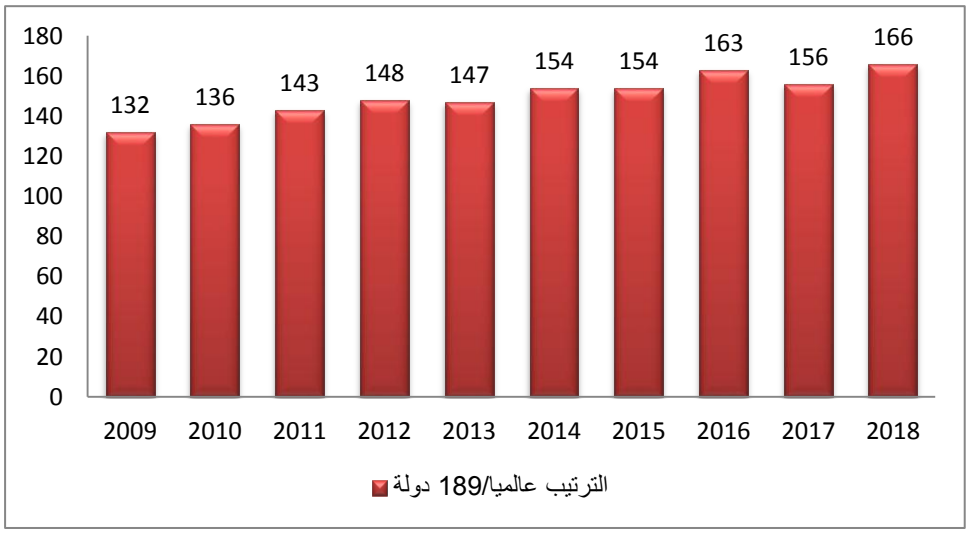

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 5.

من خلال تفحص بيانات الجدول اعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة و السلبية التي يتواجد فيها مناخ استثمار بالنسبة للجزائر، و ذلك من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال و كذلك المؤشرات الفرعية المكونة له، مما ادى إلى عزوف المستثمرين المحليين و الاجانب عن الاستثمار في الجزائر. إن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه

بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الاجراءات المعقدة و الطابع المركزي و البيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات و المؤسسات التي تساهم في كثرة و تعدد الاجراءات و التدابير و المطالبة بالعديد من الوثائق للقيام باي مشروع و ثقل اتخاذ القرارات و ارتفاع تكليفها، حيث تحصلت الجزائر خلال 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة، في حيث تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب سنة 2012، و بقيت تتدهور مكانة الجزائر في مجال سهولة أداء الأعمال إلا أن احتلت في سنة 2018 المرتبة 166 من بين 189 دولة شملها تقرير البنك العالمي. و هي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغيرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة في هذه المرحلة رغم الاصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع، حيت تتطلب المرحلة 14 اجراء الزاميا و 14 وثيقة. اما فيما يخص الحصول على رخص البناء فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة و اجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 118، من جانب اخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنك يضع الجزائر ضمن اسوء البلدان في هذا المؤشر، كما يواجه الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة 164 في مجال الضرائب و الرسوم، و 127 في مجال التجارة الخارجية، و 122 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت افضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 و يتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة و في وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا و تمتد لسنوات عدة. و اجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظ، و هو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية لبلد مثل الجزائر، حيث نجد أنها في مؤشري اغلاق الشركات و حماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد من الدول الموجودة.

كما يعود التراجع الكبير في السنوات الاخيرة من ناحية مؤشر سهولة أداء الأعمال إلى تعديل العديد من أنظمة الادارية المتعلقة بالاستثمار، خاصة فيما يتعلق بتسجيل الملكية التي لطالما كانت تأخذ وقتا طويلا لإتمامها بسبب العراقيل الادارية.

و حسب تقرير ممارسة نشاط الأعمال فإن الجزائر لابد من أن نقوم بإجراءات محفزة كتخفيض معدلات الضرائب بأنواعها و الرسوم الجمركية، و تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص و امدادات الطاقة و المياه، و تسجيل الملكية العقارية. و تبسيط اجراءات الفحص الفني للصادرات و الواردات من أجل جعل بيئة الأعمال اكثر جاذبية و فعالة. كما أنه على الجزائر ايجاد نظام فعال و سريع يعالج قضايا الاعسار و ما ينجم عنها من الافلاس او التصفية، من منطلق اعادة الاموال إلى السوق عوضا عن تجميدها في قضايا عالقة تحتاج لمدد زمنية طويلة لحلها. كما أن عدم وجود سجلات ائتمان ذات معلومات وافية عن احوال المقترضين و الدائنين او سجلات الرهن لتسجيل الضمانات يعتبر نقطة ضعف لابد من تداركها خاصة أن غياب مثل هذه الآليات يسبب مشكلة للمستثمر الذي سيشكو من عدم توافر الالية لاسترداد حقوقه في حال العجز عن السداد من المقترض لضمان حقوق الدائنين.

ت– مؤشر التنافسية العالمية: لمعرفة وضعية الجزائر انطلاقا من مؤشر التنافسية العالمية، نقوم بتقدم الجدول ادناه، و الذي تبع بالشكل المرتبط به.

الجدول رقم 6: وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2009-2018)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة المؤشر	3.95	3.96	3.96	3.72	3.79	4.08	4.00	3.98	4.07	-
الترتيب عالميا	83	86	87	100	100	79	87	87	86	92
عدد الدول	133	139	142	144	148	144	140	139	137	140

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مجموعة تقارير التنافسية العالمية 2009إلى 2018 www.weforum.org

الشكل رقم 4: ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية (2009-2018)

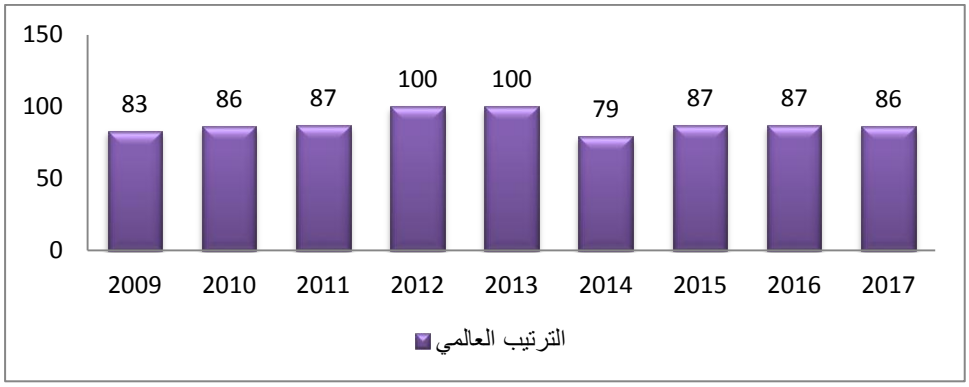

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 6.

أصبحت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب الدول بالنسبة لمؤشر التنافسي العالمي منذ سنة 2000، حيث احتلت سنة 2004 المرتبة 71 عالميا مسجلة بذلك تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، لكن بعد عام 2008 بدأت الجزائر في التراجع إلى أن وصلت في سنة 2018 إلى المرتبة 92 (قيمة مقدرة) من اصل 140 دولة، مما يدل أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة بسبب ضعف الادارة الاقتصادية، و عدم توفر بنية تحتية وفق المؤشرات الدولية، و كذا نقص العناية بالبحوث و الاكتشاف العلمية في مجال الابتكار و التطوير التي تدخل في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية، و التي اثرت سلبا على المناخ التنافسي في الجزائر و جعلها تاتي في ذيل القائمة، مما ادى إلى تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الاجانب خاصة الباحثين على اقامة استثمارات موجه للتصدير للاسواق الخارجية.

و لذلك على الجزائر من أجل تعزيز مكانتها بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية تطوير بنية مؤسسية فعالة، و هذه البنية المؤسسية تستند إلى توفر قواعد بيانات و معلومات محدثة و موثوق بها وفق المقاييس الدولية مع الاهتمام بأنشطة التمويل و الضمان و الترويج للاستثمار و تنمية الصادرات.

ت-**مؤشر التنمية البشرية**: و من أجل التعرف على مكانة الجزائر بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية ندرج الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم 7: مكانة الجزائر بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب عالميا	96	96	93	93	83	83

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على تقارير التنمية البشرية 2010-2015 /http://www.un.org/ar/esa/hdr

الشكل رقم 5: ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشر التنمية الاقتصادية (2010-2015)

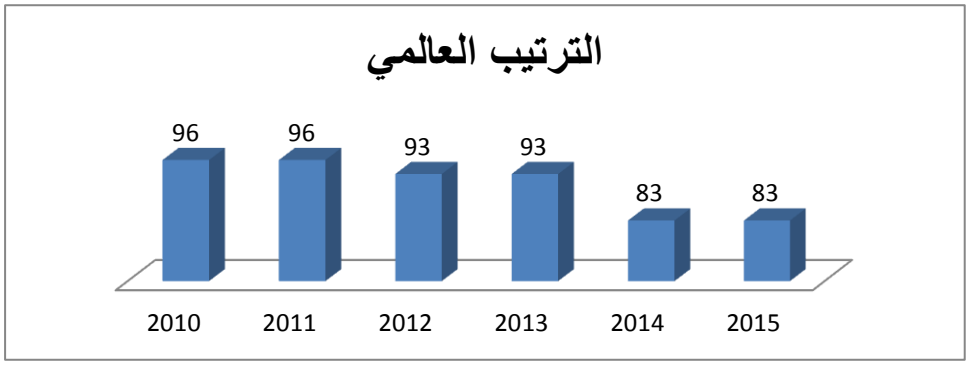

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 7.

حققت الجزائر تقدما ملموسا نحو تحسين المؤشرات الاجتماعية و الأهداف الإنمائية وفقا لمؤشر التنمية البشرية المنشور من قبل برنامج الامم المتحدة الإنمائي، حيث احتلت المرتبة 93 من اصل 187 دولة سنة 2014، و بلغ متوسط نمو مؤشر التنمية البشرية 0.95 بالمئة للفترة 2000-2014، كما قدرت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر بـ 0.5 بالمئة في 2009 مقابل 1.9 بالمئة في 1988. و احتلت الجزائر في 2015 المرتبة 83 من اصل 188 دولة في قائمة الدول التي تشهد تنمية بشرية متوسطة، متقدمة عن دول المغرب، في حين حلت الرابعة عربيا وراء قطر.

حيث فيما يتعلق بمحور التعليم، و الذي يعتبر مجانيا و الزميا دون 16 سنة في الجزائر، حيث بلغ معدل القراءة و الكتابة لمتوسط عمر بين 15 و 24 قدر بنسبة 94.4 بالمئة للذكور، و 89.1 بالمئة للإناث للفترة 2006-2012. كما وضعت الدولة استراتيجية وطنية لمحو الامية من سنة 10 و ما فوق حققت ما نسبة 18 بالمئة سنة 2013، مقابل 22 بالمئة سنة 2008 و 85 بالمئة سنة 1962.

كما أن هناك تحسن في ظروف المعيشة بصفة عامة و التكفل الصحي بصفة خاصة، و ذلك للدور الفعال للبرامج الصحية المعدة من طرف الجزائر، كما يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الاطفال، و تحسن العمر المتوقع عند الولادة.

ث-**مؤشر المركب للمخاطر القطرية**: و لتبيين درجات المخاطرة بالنسبة لهذا المؤشر و الخاصة بالاقتصاد الجزائري، نقدم الجدول و الشكل الخاص به.

الجدول رقم 8: وضعية الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
درجة المخاطرة	61.5	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0	72	68	67	69

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية من 2001 إلى 2015.

الشكل رقم 6: ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية (2001-2015)

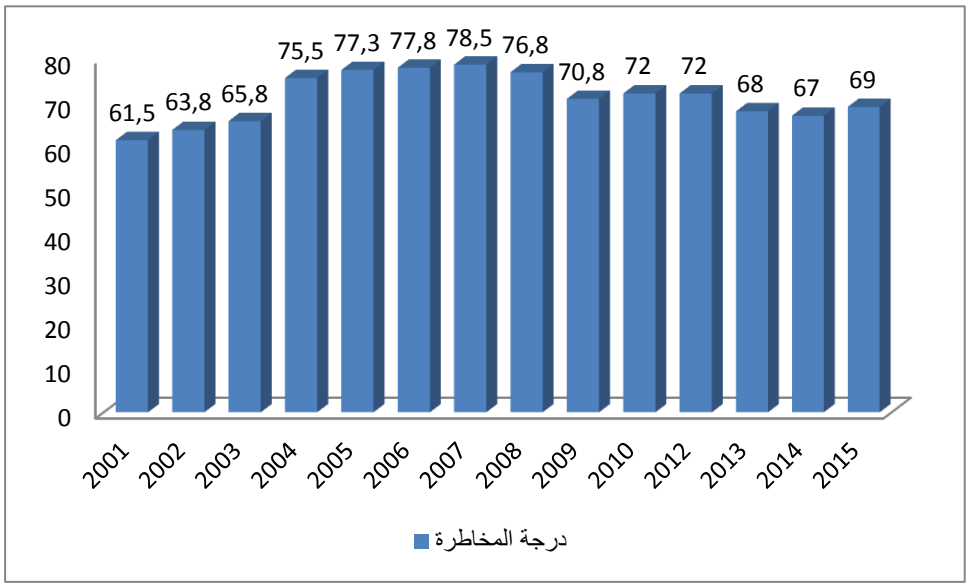

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 8.

من خلال معطيات الجدول اعلاه نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت بين معتدلة إلى منخفضة خلال الفترة 2001-2015، و هو ما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث تحسين وضعية مناخ الاستثمار، و لا سيما بشقيه السياسي و الامني، حيث تميزت باستقرار سياسي و امني، إضافة إلى الجانب المتعلق بالمؤشرات المالية الايجابية للبلد.

سنة 2001 كان قيمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية 61.5 نقطة مئوية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 85 عالميا و تميزت بدرجة مخاطرة معتدلة، و في سنة 2015 أخذ المؤشر القيمة 69 نقطة مئوية، أي أن مناخ الاستثمار في الجزائر بقي يتميز بدرجة مخاطرة معتدلة. و نلاحظ أن الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 تميزت بارتفاع قيمة المؤشر للمخاطر القطرية، حيث بلغ في المتوسط 77.2 نقطة مئوية، أي أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة. و يرجع تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر إلى الاستقرار الايجابي للوضعية الاقتصادية و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي فقدتها خلال فترة التسعينات، و ذلك راجع إلى تنامي عائدات قطاع المحروقات.

الخاتمة (النتائج و التوصيات):

من خلال هذه الدراسة يتضح أن أهم مؤشرات قياس مناخ الاستثمار تجمع على أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل بشكل كافي، و تعتبر الجزائر من الاقتصاديات التي يصعب على المستثمرين توجيه اموالهم لها، وذلك بالنظر إلى عدة عوامل، و من بين **النتائج** المتوصل إليها، نذكر ما يلي:

- لم تحقق مناخ الأعمال في الجزائر تغييرا ايجابيا كبيرا في مؤشرات البنك العالمي و المعتمدة خلال فترة الدراسة، و ذلك رغم الاصلاحات الاقتصادية المتخذة. حيث جاءت في معظم سنوات الدراسة في المراتب العشرين الاخيرة، و احتلت سنة 2018 المرتبة 166 من اصل 189 دولة شملها تقرير البنك العالمي.

- مازالت الحرية الاقتصادية في الجزائر ضعيفة، و هذا ما يعكسه مؤشر الحرية الاقتصادية و خاصة في السنوات الاخيرة، حيث تتذيل الجزائر الترتيب، فجاءت في المرتبة 172 من بين 179 دولة بتنقيط قدر بـ 44.7نقطة. و هو ما يشكل أحد التشوهات الجوهرية في مناخها الاستثماري.

- و تصنف الجزائر ضمن الدول التي ادائها اقل من امكاناتها فيما يتعلق بجذب الاستثمار، أي أنه مازالت هناك فجوة بين ادائها و قدرتها على زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار. اذ قدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية في سنة 2015 بـ 69 نقطة مما يؤكد على ان مناخ الاستثمار في الجزائر قابل لتحسن و التطوير.

- كما تنحصر تنافسية الاقتصاد الجزائري بين المستويين: معتدلة و منخفضة، و ذلك حسب مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2009 الى غاية 2018 بقيمة متوسطة للمؤشر تقدر بـ 3.95.

- ترى المنظمات الدولية و رجال الأعمال الاجانب أن الجزائر تعتبر من البلدان ذات المعدلات العالية الفساد، اذ يعتبر الفساد ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بعد كل من التمويل و البيروقراطية، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الاستثمار في الجزائر.

و بناءا على نتائج التحليل، نقترح **توصيات** يمكن أن يأخذ بها:

–على الجزائر مراجعة أنظمة الحوافز و الاطر التنظيمية الخاصة بالاستثمار، و تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة لاسيما من خلال خلق بيئة اقتصادية و مؤسسية ملائمة.

–القضاء على الفساد الاداري و المالي و القضاء على تخلف هياكل البنى الاساسية.

–القضاء على تعدد الاجهزة الادارية في ميدان التعامل مع المستثمرين، و تبسيط الاجراءات الادارية.

–تطوير و تدعيم كل من المؤسسات المصرفية و مؤسسات التامين.

–ضرورة الاستثمار في راس المال البشري من خلال اعادة هيكلة الموارد البشرية بالشكل الذي يسمح بالرفع من نوعيتها، و يعزز انتاجيتها، و يحسن مهاراتها.

الهوامش والمراجع:

[1]. طاهر حيدر حردان (1997)، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، عمان، الاردن، ص16.

[2]. مروان شموط، كنجو عبود كنجود (2008)، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، 2008، ص ص10-11.

[3]. عبد الكريم بعداش (2008/2007)، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة.النقود والمالية.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، ص59.

[4]. عبد المجيد قدي (2002)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الاغواط، الجزائر ،08 و 09 أفريل، ص 145.

[5]. تومي عبد الرحمان (2006)، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتواره ،جامعة الج زائر، ص ص 296-297 بتصرف .

[6]. عبد الجميد تيماوي، مصطفي بن نوي (2006)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و 18أفريل ،جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 239-240.

[7]. منوار اوسرير، عليان نذير (2005)، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة الشلف،2005،ص ص99-100.

[8]. عبد السلام رضا (2007)، مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العالمية: تحليل اقتصادي لترتيب مصر و الدول العربية في ابرز المؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع الالكتروني: www.kotobarabia.cm

[9].عبد السلام رضا (2007)، مرجع سابق، ص 130.

[10]. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ص 68-69 بتصرف.

[11]. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 233 بتصرف.

[12]. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 101.

[13].سويفي عبدالهادي عبدالقادر (2009)، محاضرات اساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي، جامعة اسيوط، مصر، ص 107.

[14].UNDP :Human Development Reprt, 2013, P37.

[15]. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ص 55-56.

[16].محمد قويدري (2006)، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، جامعة الشلف، الجزائر، ص 291.

[17]. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 11.

[18]. رضا عبد السلام (2007)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق اسيا و اميركا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر، ص ص159-160.

[19]. مجلة ضمان الاستثمار (2006)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الأول، ص 12.

[20]. Guide Investir en Algérie (Algérie: KPMG, 2014), p. 17, <https://www.kpmg.com/dz/fr/issuesandinsights/ publications/documents/kpmg%20-%20investir%202014_web.pdf>, (consulter le: 23/10/2018).

[21].«Les Hydrocarbures en Algérie: Chiffres Clefs,» Trésor Direction Générale (november 2013), pp1-2, <http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/392576>, (consulted en: 23/10/2018).

[22]. «Données économiques et sociales,» L'Algérie (Présidence de la république), http://www.el-mouradia.dz/francais/algerie/economie/algeriefr.htm, (consulter le: 10/10/2018).

[23].<http://www.africaneconomicoutlook.org/en/statistics/>, (consulter le: 2/11/2018).

[24] . التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص 25.

[25]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة ، ص 62.